أهمية الرسوم في المالية العامة ومستقبلها:

من خلال ما تقدم يمكن تسجيل الانتقادات والملاحظات الآتية على الرسم بوصفه إيراداً من إيرادات الدولة:

١. في معيار العائد/الكلفة، يلاحظ أن الكلفة التي تتحملها الدولة متمثلة بالخدمات التي تقدمها هي في غالب الاحيان أعلى من العائد التي تحصل عليه الدولة ممثلاً بالرسم.
٢. لا يمكن إصدار الرسم أو تعديله إلا بالعودة الى القانون وعليه فإنه يعد من الإيرادات المقيدة.
٣. أن جانب العدالة الاجتماعية مفقود الى حد ما في هذا الإيراد، فالرسم لا يأخذ بنظر الاعتبار المقدرة التكليفية لدافعيه.

لكل ما تقدم فقد أصبح الرسم يأخذ دوراً متناقصاً مقارنة بالإيرادات الاخرى وبخاصة الضرائب والقروض العامة.

الثمن العام والرسم:

➢ **كيفية تحديد الثمن العام:** يمكن تحديد الثمن العام في ضوء الهدف الذي تسعى الى تحقيقه الدولة وهنا يمكن ان نميز بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية:

١) إذا كان هدف الدولة اجتماعي أي انها تحاول مثلاً ان توفر نوع معين من السلع الى فئات اجتماعية محددة، في هذه الحالة يمكن ان يكون الثمن العام متواضعاً بحيث تتكبد الدولة خسارة معينة بدلاً من تحقيق الربح نتيجة إنتاج سلعة معينة.
٢) أما إذا كان هدف الدولة تحقيق أكبر ما يمكن من الإيرادات العامة فيمكن ان تعتمد احدى الطريقتين الآتيتين في تحديد الثمن العام:

أ- **المنافسة:** قد تسمح الدولة للقطاع الخاص بإقامة مشاريع مماثلة للمشاريع العامة التي تنتج سلعاً معينة وبالتالي تبدأ الدولة بمنافسة القطاع الخاص على أساس مفهوم الكفاءة الاقتصادية، حيث تقوم الدولة بمحاولة تحسين النوعية وتقليل التكاليف ومن ثم تخفيض الأسعار الأمر الذي يؤدي الى تصريف السلع المنتجة في المشاريع العامة. إن هذه الطريقة في تحديد الثمن العام تعتمد على قوى السوق أو ما يمكن تسميتها بقوى العرض والطلب.

ب- **الاحتكار:** قد لا تسمح الدولة للقطاع الخاص بإنتاج سلعة معينة وبالتالي فإنها تقوم باحتكارها أي يجري تحديد الثمن العام على أساس الاحتكار من الدولة وعادة تقوم الدولة باحتكار السلع بشرط ألا يترتب على ذلك إي ضرر اجتماعي وأن تكون السلعة المحتكرة واسعة الانتشار وأن يكون الطلب عليها غير مرن وخير مثال على ذلك التبغ.

إن الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بواسطة الاحتكار هي أعلى من الإيرادات التي تحصل عليها عن طريق المنافسة وقد اختلف المختصون في المالية العامة على تفسير ذلك، فالبعض منهم يعتبر ذلك بمثابة ضريبة مستترة في حين لا يرى البعض أن للموضوع علاقة بالضريبة إنما هو إيراد متأتي من ارتفاع الثمن العام في المشروعات العامة.

➢ **كيفية تحديد الرسم:** يمكن تحديد الرسم من قبل الدولة من خلال إتباع القواعد الآتية:

١. يكون فيها تناسباً بين الرسم الذي يدفعه الأفراد وكلفة الخدمة التي يحصلون عليها، هنا لا ينبغي ان تكون مقارنة بين رسم يدفعه أحد الإفراد وكلفة الخدمة التي حصل عليها وإنما تكون المقارنة بين إجمالي الرسوم التي يحصل عليها مرفق عام معين وإجمالي التكاليف التي يتحملها هذا المرفق ممثلة بقيمة الخدمات التي يقدمها للأفراد خلال فترة زمنية معينة ولتكن سنة مثلاً.
٢. يكون فيها الرسم رمزيا تجاه قيمة الخدمات التي تقدمها الدولة وهذا يحصل في بعض أنواع الخدمات العامة كالتعليم والصحة، وتبرير ذلك أن هذه الخدمات تتضمن نفع عام الى جانب النفع الخاص وبالتالي لا ينبغي أن تمول من الرسم فقط الذي يدفعه الأفراد المنتفعين مباشرة وإنما يجب تمويلها من قبل المجتمع ككل عن طريق الضرائب.
٣. يكون الرسم فيها كبيراً تجاه كلفة الخدمة وهذا يحصل في الخدمات التي تحاول الدولة الحد من الطلب عليها مثل رسوم السفر. إن هذه القاعدة الثالثة يفسرها البعض من المختصين في المالية العامة على أنها تحمل في طياتها ضريبة مستترة لأن جزء من الرسم المدفوع لا يحصل الفرد على مقابل له.

مقارنة بين الثمن العام والرسم:

اولاً: أوجه التشابه:

١- كل من الثمن العام والرسم تحصل عليه الدولة بمقابل (سلعة أو خدمة) تقدمها للأفراد.
٢- كل من الثمن العام والرسم ممكن ان يتضمن ضريبة مستترة.
٣- كل من الإيرادين يمكن أن يكون مساوي أو أقل أو أعلى من الكلفة التي تتحملها الدولة.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

ت	الثمن العـــــام	الرســـــم
١	يحقق نفعا خاصا	يحقق نفعا عاما الى جانب النفع الخاص
٢	يتم تحديده من خلال المنافسة (العرض والطلب) أو من خلال الاحتكار	يتحدد من خلال القانون
٣	يكون اختياريا	يحمل صفة إجبارية
٤	دوره في تزايد مقارنة بالإيرادات الاخرى	دوره في تناقص مقارنة بالإيرادات الأخرى
٥	ليس للدولة امتياز على أموال المدين	للدولة حق امتياز على أموال المدين